هل تلقى مصير سابقاتها وتتحول القضية الى «روتين اسبوعي»؟

اللجنة الحكومية لمعرفة مصير المخطوفين على المحك

الملفات خاضعة للدرس مجدداً ومعطيات جديدة على الخط

هيام عازوري

مع قرار رئيس الحكومة سليم الحص، بإنشاء لجنة حكومية مختصة لمعرفة مصير المخطوفين، تعود قضية المطالبة بمعرفة مصير آلاف المخطوفين والمفقودين الى واجهة الإهتمامات علماً ان لجان عديدة عملت جاهدة على معرفة مصير هؤلاء منذ العام ١٩٧٥ حتى اليوم، وقد شبه الكثيرون هذه القضية بحكاية ابريق الزيت، بعد انتقالها من عهد الى آخر، ومن حكومة الى اخرى ومن لجنة الى لجنة، لتحط رحالها أخيرا عند اللجنة التي شكّلتها رئاسة الحكومة وضمت عسكريين من قطاعات مختلفة. ومن المعروف هنا، ان بداية المشوار كانت قد انطلقت مع الحكومة الاولى التي تلت اتفاق الطائف، وقد رفع المعنيون مذكرة بالاسماء والاماكن التي قد يتواجد فيها أي من هؤلاء المفقودين، على اعتبار انه وفي تلك المرحلة، لم يكن السلاح غير الشرعي قد سلم بعد للدولة، كما لم تكن مراكز ومكاتب الميليشيات قد اقفلت هي ايضاً. ويومها، صدرت مواقف عديدة من مختلف هذه الاحزاب، لتنفي علمها بوجود معتقلين لديها، لا سيما من قبل الاحزاب التي شاركت في الحرب اللبنانية. فما كان من أهالي المفقودين حينها، الا ان شكلوا لجنة للدفاع عن حقوق ومصير المخطوفين، برئاسة المحامي سنان براج. وعقدت هذه اللجنة مؤتمرات صحافية عديدة، واتبعتها بلقاءات مع رؤساء الحكومات المتعاقبين، والقيادات السياسية والامنية، دون ان يتمكنوا من الوصول الى النتائج المرجوة فأقاموا سلسلة اعتصامات، تحولت فيما بعد الى تقليد اسبوعي امام القصر الحكومي، سمي باعتصام اهالي المخطوفين، ومن ثم جاء اعتصام «امهات الخميس»، وكانت المطالب الاساسية تصر على الحكومة تحديد مصير هؤلاء، كون هناك امور عديدة، بقيت عالقة في غيابهم، منها الإرث والحقوق الاجتماعية، وغيرها، لا سيما وان هناك معلومات كثيرة متداولة، مفادها ان هؤلاء المفقودين قد لاقوا حتفهم منذ مدة طويلة. في حين ان بعض المعتقلين الذين افرجت عنهم اسرائيل، ذكروا انهم التقوا بمخطوفين لبنانيين اختفت آثارهم منذ سنوات طويلة، دون ان تتحول هذه الاخبار الى معلومات مؤكدة.

من هنا، فقد اهتمت هذه اللجنة المذكورة، باجراء الاتصالات مع المؤسسات الدولية الانسانية، في طليعتها الصليب الاحمر الدولي، ولجنة حقوق الانسان، ومحكمة العدل الدولية في لاهاي. لكن، وفي المقلب الآخر للقضية، فان الاشكالات الداخلية التي اعتادت ان ترافق الحكومات المتعاقبة. غيبت هذه القضية عن التداول واستمرت الإعتصامات من قبل الامهات، اللواتي علّقن على صدورهن صور ابنائهن امام القصر الحكومي والبرلمان.

وازدادت وتيرة الاتصالات بالحكومة من أجل تحديد مصير هؤلاء، وتكثفت الإعتصامات امام السراي الحكومي، فما كان من الرئيس سليم الحص الا ان التقى بلجنة الاهالي، ووعدهم بتشكيل اللجنة الأمنية، للإستقصاء عن اولادهم.

وهنا، تقول مصادر معنية بهذا الملف وتابعته منذ تحريكه من سنين ان هذه اللجنة المنبثقة من الحكومة قد تشبه بمضمونها العديد من اللجان التي تشكلت في اكثر من فترة، ولدراسة اكثر من مشروع او قضية، وكانت النتيجة التعتيم على الحقائق او اخفائها، لا سيما وان التدخلات السياسية ستلعب دورها في الوقت المناسب. لكن، فان الاهالي ولجنة المخطوفين، سيتريثون قليلاً قبل اتخاذ خطوات جديدة، بانتظار ما ستسفر عنه اعمال اللجنة الجديدة، وبعدها لكل حادث حديث.

اما عن آلية عمل اللجنة، فتقول المصادر انها ستعمد الى درس كل الملفات المقدمة اليها، لا سيما وان هناك اسماء وارقاماً عديدة موجودة مع لجنة الاهالي، وهي سبق ان قدمتها الى المراجع المختصة. وستعاد دراسة هذه المعطيات من جديد، بدءاً من تاريخ الاختفاء والجهة التي قد تكون وراءه. وتقول المصادر، ان هذا الامر سيحاط بكثير من السرية، نظراً لدقة الموضوع وحساسيته، ليصار بعد ذلك الى رفع التقرير النهائي، كما نصت عليه المذكرة، ضمن المهلة المحددة بثلاثة أشهر، وتستبعد المصادر المذكورة، امكانية التوصل الى النهاية السعيدة للملف، نظراً لتبدل الكثير من المعطيات بدءاً من حل الميليشيات، وبعدها غياب قيادات حزبية عديدة، اضافة الى حرق مستندات ووثائق في ظروف معينة. لكن في النهاية، بات من الضروري اعلان حل نهائي لمصير هؤلاء، أمام الأجهزة الرسمية المختصة لتسيير شؤون العديد من العائلات المعنية بالأمر.